

Distr.: General
15 February 2008
Arabic
Original: English



بيان لرئيس مجلس الأمن

خلال الجلسة ٥٨٣٨ التي عقدها المجلس في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وفي سياق نظره في البند المعنون "الحالة بين إريتريا وإثيوبيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

"يشير مجلس الأمن إلى أنه اتخذ، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، القرار ١٧٩٨ (٢٠٠٨) المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ويتابع مجلس الأمن ببالغ القلق الحالة التي تواجهها البعثة. ويعرب عن تأييده التام لما يبذله الأمين العام من جهود لمعالجة هذه المشكلة.

"ويلاحظ مجلس الأمن بقلق كبير أن حكومة إريتريا، باستمرارها في فرض قيود على البعثة رغم مطالب المجلس العديدة، وبرفضها استئناف توريد الوقود للبعثة، قد أنشأت وضعاً يتحتم معه نقل الأفراد والمعدات بصفة مؤقتة من إريتريا. ويعرب المجلس أيضاً عن بالغ القلق إزاء العراقيل والمعوقات اللوجستية التي تقام في وجه البعثة في محاولاتها لتنظيم هذا النقل المؤقت. ويدين مجلس الأمن هذه الخطوات التي اتخذتها إريتريا.

"ويدين مجلس الأمن بشدة عدم تعاون حكومة إريتريا الذي لا يشكل انتهاكاً جسيماً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة واتفاق وقف الأعمال القتالية المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601) فحسب، بل يخل أيضاً بالتزام إريتريا العام بمساعدة القوات التي تمركزت لديها بموافقتها. ويحمل مجلس الأمن إريتريا المسؤولية عن سلامة البعثة وأفرادها وأمنهم.



”ويطالب مجلس الأمن حكومة إريتريا باستئناف التعاون التام مع البعثة،
باتخاذ إجراءات منها رفع جميع القيود المفروضة على البعثة والتقيد بكل التزاماتها
بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزاه متابعة الحالة عن كثب والنظر في
الخطوات الأخرى المناسبة لضمان سلامة البعثة وأفرادها وحمايتهم“.